A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة الزراعة

الدورة السادسة والعشرون

روما، 1–5 أكتوبر/تشرين الأول 2018

النظم الغذائية المستدامة

موجز

سيكون لتطوير النظم الغذائية المستدامة أهمية حاسمة في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. وللاستفادة من الفرص التي تتيحها النظم الغذائية والتصدي للتحديات العديدة التي تطرحها، تدعو الوثيقة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً لتشخيص المعوقات الرئيسية وتصميم وتنفيذ سياسة فعالة، وأطر تنظيمية ومؤسسية لحفز إجراءات واستثمارات أصحاب المصلحة المناسبة.

وتقر الوثيقة بأن اتباع نهج شامل لتطوير النظم الغذائية قد لا يكون واقعيا في جميع السياقات نظراً للنقص الحالي في الموارد والقدرات، حيث توضح التحديات المطروحة، مثلا، في ما يخص حفز مستويات وأنواع استثمار مناسبة في النظم الغذائية. ثم تحدد الوثيقة الإجراءات اللازمة لتعزيز نهج النظم الغذائية، حيث لا تشدد على الأدوار التي يمكن أن يقوم بها مختلف أصحاب المصلحة فقط ولكن أيضا على أهمية تحسين تنسيق إجراءاتها على نحو ملحوظ. وتولي منظمة الأغذية والزراعة الأولوية لدعم البلدان الأعضاء بغية تعزيز قدراتها على اعتماد نهج النظم الغذائية من خلال الإطار الاستراتيجي، مع التركيز بوجه خاص على التسليم من خلال الشراكات الاستراتيجية ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى:

- أن تعترف بالحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً، ومتعدد أصحاب المصلحة للتصدي للتحديات المعقدة في ما يخص تطوير النظام الغذائي؛
- وأن تطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة دعم الحكومات في اعتماد نهج نظم غذائية مستدامة من خلال تعزيز القدرات في مجال تصميم وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية المواتية؛
- وأن تطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة مواصلة دعم وتعزيز الشراكات والبرامج الاستراتيجية، لا سيما إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

COAG 26

- وتمشيًا مع مبادئ إصلاح الأمم المتحدة، تشجع منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة زيادة التعاون في ما بين الوكالات في دعم تطوير النظام الغذائي المستدام.

ويمكن توجيه الاستفسارات بشأن محتوى هذه الوثيقة إلى:
Jamie Morrison
قائد البرنامج الاستراتيجي
برنامج النظم الغذائية (البرنامج الاستراتيجي 4)
الهاتف: 56251

أولاً– مقدمة

1– تدفع مجموعة واسعة من الاتجاهات والقوى المترابطة التطورات الأخيرة في النظم الغذائية. ومع عدد السكان المقدر أن يبلغ 9.8 مليار نسمة في عام 2050 [1]، أصبح العالم يتسم بتزايد العولمة والتوسع الحضري. ويعيش ما يقرب من 50 في المائة من مجموع سكان العالم الآن في المناطق الحضرية. وحتى في البلدان التي تضم أعدادا كبيرة من سكان الريف، تلبي أسواق الأغذية في المقام الأول الطلب على الأغذية في المناطق الحضرية[2]. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، ازداد حجم الغذاء المتدفق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في أفريقيا بنسبة 800 في المائة، في حين بلغت الزيادة في جنوب شرق آسيا حوالي 1000 في المائة[3]. وشهدت العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نمواً اقتصادياً قوياً أدى إلى ظهور "طبقة وسطى عالمية" يتوقع أن يزيد حجمها إلى ثلاثة أضعاف ما بين عامي 2009 و2030[4]. ومع ذلك، في حين أن الطلب على الأغذية من الطبقة المتوسطة في العديد من المناطق يتم تلبيته بشكل متزايد من خلال سلاسل الإمداد العالمية وأنظمة التوزيع على نطاق واسع، لا يزال فقراء المناطق الحضرية يعتمدون على الأسواق التقليدية غير الرسمية كقناة رئيسية للإمداد الغذائي[5]. وكان الابتكار التكنولوجي السريع قوة دافعة رئيسية أخرى لتشكيل الإنتاجية والقدرة التنافسية للنظم الغذائية[6].

2– وقد خلقت هذه الاتجاهات فرصاً هائلة، حيث تتمتع النظم الغذائية الأكثر كفاءة بإمكانيات كبيرة لدعم النمو الاقتصادي، وتحسين فرص العمل داخل المزرعة وخارجها، ولتلبية الطلب المتغير للمستهلكين، وعند القيام بذلك المساعدة في القضاء على الجوع وسوء التغذية. ومع ذلك، فقد أدت أيضًا إلى تحديات وخلافات معقدة، مع وجود عواقب واسعة النطاق على مستقبل الأمن الغذائي والتغذية. وقد استجابت النظم الغذائية للتحولات في أذواق المستهلكين، مما أدى إلى حصص أكبر من المواد الغذائية ذات المصادر الحيوانية والمجهزة ذات السعرات الحرارية والمحتوى الغذائي غير الكافي في الوجبات الغذائية، مما قد يسهم في زيادة كبيرة في مستويات الوزن الزائد والسمنة[7]. وقد أدى تزايد تركيز السوق والحاجة إلى الإنتاج لفائدة سوق عالمية أكثر تكاملاً إلى وضع عوائق جديدة أمام وصول المزارعين الأسريين ومنتجي الأغذية على نطاق صغير الذين يجدون صعوبة في تلبية متطلبات المشترين من حيث توحيد المنتجات واتساقها والعرض المنتظم[8]. كما أدت التطورات في النظم الغذائية إلى المزيد من هدر الأغذية، في حين أن زيادة ترابطها يمكن أن تزيد من خطر الانتقال

[1] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، 2017. التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2017، الاستنتاجات الرئيسية والجداول الأوَّلية. نيويورك.

[2] منظمة الأغذية والزراعة. 2017. حالة الأغذية والزراعة: الاستفادة من النظم الغذائية لتحقيق التحول الريفي الشامل. روما.

[3] Reardon and Zilberman, 2016

[4] OECD. 2012. An emerging middle class. Paris.

[5] منظمة الأغذية والزراعة. 2013. حالة الأغذية والزراعة: نظم أغذية لتغذية أفضل. روما.

[6] منظمة الأغذية والزراعة. 2017. مستقبل الأغذية والزراعة – الاتجاهات والتحديات. روما.

[7] Baker, P. and S. Friel. 2016. Food systems transformations, ultra-processed food markets and the nutrition transition in Asia. Globalization and Health

[8] Timmer, P. 2014. Managing structural transformation: A political economy approach. UNU-WIDER Annual Lecture 18. Helsinki, UNU-WIDER

السريع للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية والمخاطر الصحية المرتبطة بالأغذية[9]. كما أثيرت شواغل بشأن مساهمتها الكبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور موارد الأراضي والمياه[10].

3- ولذلك سيكون تطوير النظم الغذائية في المستقبل محوريًا لتحديد ما إذا كان قد تم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهل يمكن القضاء على الجوع، وتحسين الصحة والرفاهية، وتعزيز الإنتاج والاستهلاك الأكثر مسؤولية، وضمان العمل اللائق والتوظيف، وتعزيز الإشراف على البيئة. وفي عالم من المتوقع أن يزداد فيه إنتاج الأغذية بنسبة 50 في المائة تقريبًا بحلول عام 2050، وحيث تتزايد الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية، وتتفاقم بسبب تغير المناخ، وتتزايد عدم المساواة بين المجتمعات الحضرية والريفية وداخلها، وتتزايد الصراعات والهجرة، يعتبر تغيير المسار الحالي لتطوير النظام الغذائي أمرا ضروريا.

4- وفي هذه الوثيقة، اعتمد مفهوم النظم الغذائية المستدامة وجرت بلورة القيود المفروضة على تطوير النظام الغذائي المستدام. وجرى فحص الإجراءات المنسقة المطلوبة لمعالجة هذه القيود، ودور المنظمة في دعم البلدان لاعتماد نهج قائم على نظام غذائي مستدام في دعم جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتختتم بسلسلة من الاعتبارات الخاصة باللجنة.

ثانيًا- ما هو تطوير النظام الغذائي المستدام؟

5- تشمل النظم الغذائية المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة وأنشطتها المترابطة التي تشارك في إنتاج المنتجات الغذائية التي تنشأ من الزراعة أو الغابات أو مصايد الأسماك وتجميعها وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها؛ والمؤسسات التي تبادر إلى تغيير هذه النظم أو تمنعه، والبيئات الاقتصادية والمجتمعية والطبيعية الأوسع التي تندرج فيها[11]. ويعتبر نظام غذائي مستداما إذا كان يمكنه توفير الأمن الغذائي والتغذية مع ضمان عدم المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل[12].

6- وكانت التدخلات في النظم الغذائية تميل إلى التركيز على الأبعاد الفردية للاستدامة مثل التدهور البيئي أو النتائج الغذائية السيئة لدى الفئات الضعيفة. ومع ذلك، في العديد من الحالات، ستكون هناك قيود ملزمة متعددة تحتاج إلى المعالجة في وقت واحد. فعلى سبيل المثال، قد لا تتحسن النتائج السلبية المرتبطة بالتغذية مثل نقص المغذيات الدقيقة أو زيادة الوزن والسمنة من خلال تدخلات مثل توسيم الأغذية أو التوعية التغذوية وحدها. وقد تعتمد أيضا على عوامل أخرى تحتاج إلى المعالجة مثل الظروف التي تحدد المداخيل والقدرة المترتبة على شراء أغذية أكثر تغذية؛ أو توافر البنى التحتية لتسهيل التخزين الكافي للغذاء والحفاظ على المغذيات؛ أو حتى استراتيجية البلد في تجارة الأغذية.

---

[9] منظمة الأغذية والزراعة. 2017. الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود. الفصل السادس ضمن "مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات". منظمة الأغذية والزراعة، روما.

[10] Hahn Nguyen, Morrison, J and D. Neven. 2018, forthcoming. Changing food systems: Implications for food security and nutrition. In: Sustainable Food and Agriculture. Elsevier.

[11] مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة 2013. حالة الأغذية والزراعة: نظم أغذية لتغذية أفضل. روما

[12] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية 2014. الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي. التقرير رقم 8. روما.

7- ويدعو هذا بوجه عام إلى تبني نهج النظم لتطبيق التدخلات المتكاملة عبر قطاعات متعددة بما في ذلك الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتجارة والصحة والمالية والتعليم، بدلاً من سلسلة من التدخلات الفردية في قطاع واحد. ومن خلال النظر إلى النظام ككل، يمكن تعزيز تعاون أكثر فعالية وأفضل تنسيقا بين مختلف القطاعات والتخصصات لخلق التآزر والتوازن في المقايضات. وسيتطلب تبني نهج النظم الغذائية التزامًا واتخاذ إجراءات من قبل مجموعة أوسع من الأطراف المعنية، محليًا ووطنًا ودوليًا.

ثالثًا- ما الذي يعيق تطوير النظام الغذائي المستدام؟

8- يتم تحديد حجم ونوع الاستثمار في النظم الغذائية إلى حد كبير من خلال قرارات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والقرارات التي تستجيب وتشكل فرص السوق الناشئة عن تغير متطلبات المستهلكين. وفي حين شهد الاستثمار في أنشطة التجهيز والتوزيع في مرحلة ما بعد الإنتاج تطوراً سريعاً واختراقا للنظم الغذائية الحديثة في العديد من البلدان، لم يكن مستوى الاستثمار في بعض البلدان النامية كافياً لتشجيع التحول نحو النظم الغذائية التي تعمل على تحسين الجودة الغذائية والاستدامة البيئية مع الاستفادة من مكاسب الكفاءة. وإضافة إلى ذلك، في المناطق التي كانت فيها الاستثمارات في النظم الغذائية الحديثة كبيرة، كانت أنواع الاستثمارات في كثير من الأحيان غير متوافقة مع تطوير نظم غذائية شاملة ومستدامة. ولذلك، فإن التحدي الرئيسي هو ضمان أن يكون الاستثمار مناسبًا لدفع تطوير نظام غذائي ديناميكي، كما أنه يتمتع بميزة تعزيز نظم شاملة ومستدامة[13].

9- وتعتبر سياسات القطاع العام، واللوائح وتوفير المنافع العامة مثل البنى التحتية للطرق، حافزا أساسيا، إن لم تكن شرطا مسبقا لاستثمار القطاع الخاص المناسب. وغالباً ما تعتبر الاستثمارات في النظم الغذائية الزراعية عالية المخاطر بسبب تقلبات الطقس وعوامل أخرى مثل ظروف الاقتصاد الكلي غير المستقرة. وتتفاقم هذه المخاطر في سياقات تتسم بضعف سيادة القانون، أو لديها مجال تنظيمي غير واضح، أو حيث تنعدم المنافع العامة.

10- ولا توفر النُهج التقليدية لتصميم وتنفيذ أطر السياسات الغذائية والتنظيمية بالضرورة حوافز للاستثمارات في التنمية الشاملة والمستدامة للنظم الغذائية. فعلى سبيل المثال، قد تقتضي الاستراتيجيات الرامية إلى تشجيع الحد من هدر الأغذية، مجموعة من التدابير تتراوح بين تحسين التشريعات بشأن "تاريخ انتهاء الصلاحية" أو بشأن التبرعات الإلزامية بفائض الأغذية من قبل المتاجر الكبرى، أو تحسين توعية المستهلكين، أو الاستثمارات في البنى التحتية الخاصة بالتجهيز والتوزيع. وهذا يتطلب تحسين الإجراءات عبر الوزارات المعنية.

[13] Morrison, J., Bianchi, E., Bowyer, C., Vos, R. and L. Wellesley. 2018, forthcoming. Redirecting investment for a global food system that is sustainable and promotes healthy diets. موجز أعد لفريق العمل (T20) المعني بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

11- وبالإضافة إلى المعوقات على المستويين المحلي والوطني، فإن الطبيعة العابرة للحدود للنظم الغذائية والمنافع العامة للخدمات التي تعالج التحديات الصحية والبيئية تعني أن عمليات الحوكمة العالمية تحتاج إلى إنشاء أطر متينة يتم في إطارها تصميم السياسات والمعايير واللوائح الوطنية وتنفيذها، وليس فقط مع مراعاة الأهداف الوطنية فحسب، بل تتماشى مع الالتزامات المتعددة الأطراف لتقليص إمكانية نتائج النظام الغذائي السلبية لدى الشركاء التجاريين. فعلى سبيل المثال، يجب أن تعكس الاتفاقات التجارية والمعايير الدولية مدى تزايد احتمال حدوث مشكلات السلامة الغذائية عبر الحدود ومخاوف الأمراض في ظل اقتصاد عالمي مترابط بشكل أكبر.

رابعًا- ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لتعزيز نهج النظم الغذائية؟

12- سيتطلب تطوير نظم غذائية أكثر استدامة مجموعة من الإجراءات الأوسع نطاقاً والأكثر تنسيقاً، التي تنفذها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وتعدل سلوكها. وسيتطلب ذلك حوكمة معززة وجماعية لتعزيز تصميم جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تحسين نتائج النظام الغذائي.

13- ويمكن للقطاع العام دفع تطورات النظام الغذائي نحو نتائج أكثر استدامة من خلال خلق بيئة تمكينية داعمة قوية من خلال التدابير المالية والقانونية والسياساتية. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الضروري القيام باستثمارات في البنى التحتية المرتبطة بالنظم الغذائية في الأسواق الحضرية الجديدة، ووضع لوائح بيئية تعكس التكاليف الفعلية لإجراءات النظام الغذائي، أو تنفيذ برامج التغذية المدرسية على أساس استراتيجيات مبتكرة للمشتريات العامة والتعليم[14]. ويمكن للحكومات أيضًا التأثير على سلوك المستهلك من خلال متطلبات جديدة فيما يخص توسيم الأغذية، وبرامج تثقيف وتوعية المستهلكين أو من خلال تغيير اللوائح لتسهيل البيع المباشر بين المنتج والمستهلك.

14- ويعتبر التعاون بين مختلف وزارات الحكومة أساسيا. وغالبا ما تكون استراتيجيات وزارات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والصحة والبيئة والتعليم والتجارة والمالية والتخطيط متناقضة ويمكن مواءمتها على نحو أفضل لخلق حوافز واضحة لتطوير النظم الغذائية المستدامة. وثمة حاجة إلى تماسك السياسات على جميع المستويات من المستوى المحلي وعلى مستوى الأقاليم/المقاطعات إلى المستوى الوطني والعالمي. وتضطلع الحكومة المحلية بدور رئيسي في تنفيذ السياسة الوطنية (الإطار 1).

الإطار 1- الدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومة المحلية

غالباً ما تقوم الحكومات المحلية بالتغيير الفعلي في البيئة التمكينية من خلال دورها في ترجمة السياسات الوطنية إلى لوائح وأحكام دون وطنية. وفي بيرو، على سبيل المثال، تعتبر البلديات مسؤولة الآن بموجب القانون عن شراء الطعام للمدارس.
كما قامت الحكومات المحلية بدور أساسي في إنشاء مجالس السياسات الغذائية أو الأفرقة الاستشارية للاتصال المعنية بالأغذية كمنصات متعددة أصحاب المصلحة لتعزيز تطوير النظم الغذائية المستدامة.

[14] Hahn وآخرون، المرجع نفسه

15- كما يمكن للتعاون بين القطاعات أن يبرز المقايضات المحتملة التي قد يلزم تحقيقها بين أهداف مختلفة، من قبيل توفير إمدادات غذائية أكثر تنوعًا وتغذية، وتخفيض الآثار البيئية وتكلفة الغذاء للمستهلكين.

16- ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المستهلكين، والبرلمانيين، والمؤسسات البحثية والأكاديمية أن تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الوعي لتعزيز الطلب على الأغذية المغذية والمسؤولة بيئياً، وهي في العادة عوامل تأثير مهمة في تغيير تصور المستهلكين للأغذية المرغوبة وعادات تناول الطعام. ويمكنها أيضًا ممارسة الضغط على قطاع الأعمال التجارية والحكومات لضمان مراعاة التأثيرات الاجتماعية والبيئية لإنتاج الأغذية ومعالجتها وتوزيعها ضمن قراراتها. ويمكن للمستهلكين الذين لديهم مستويات كافية من الدخل القابل للتصرف اختيار شراء أغذية ذات قيمة غذائية أكبر، أو مسؤولة اجتماعيًا، أو مراعية للبيئة عندما تكون هذه الأنواع من الأغذية متوفرة وبأسعار معقولة. كما يمكنهم الانضمام إلى جمعيات المستهلكين أو الشبكات أو المنتديات التي تعرض الممارسات الغذائية غير المستدامة أو تدعو إلى اتخاذ تدابير لتشجيع اتباع نُهج أكثر استدامة[15].

17- ويعتبر القطاع الخاص، الذي يشمل المزارعين الأسريين والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات العاملة في التجهيز والتجارة و/أو تجارة التجزئة، هو المورد الرئيسي للمنتجات الغذائية، وهو مسؤول بشكل مباشر عن الإجراءات التي تحدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تدفق الغذاء إلى المستهلك. وسلوك القطاع الخاص تدفعه مجموعة معقدة من العوامل بما في ذلك حاجتها للتنافس في السوق واللوائح والسياسات والقوانين التي يجب أن تلتزم بها وطلبات المستهلكين وتعقيدات شبكاتهم التعاونية وإدارتها للمخاطر الداخلية واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية.

18- وإن مفتاح ضمان تطوير النظام الغذائي المستدام هو العمل المنسق لمجموعات أصحاب المصلحة هذه. وعلى الصعيد الوطني، تعد المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل عبر القطاعات وبين مجموعات أصحاب المصلحة ضرورية (الإطار 2).

الإطار 2- الأصل الأخضر (Origin Green) – مبادرة لتشجيع الحوار بين القطاعات

يجمع برنامج "اوريجين غرين" الأيرلندي بين صناعته الغذائية – من المزارعين إلى منتجي الأغذية، وتجار التجزئة إلى مشغلي خدمات الأغذية – والهدف المشترك المتمثل في إنتاج الغذاء المستدام. ويمكّن هذا البرنامج صناعة الأغذية في آيرلندا من وضع وتحقيق أهداف مستدامة قابلة للقياس تحترم البيئة وتخدم المجتمعات المحلية بشكل أكثر فعالية.

[15] Hahn وآخرون، المرجع نفسه

19- وعلى المستوى العالمي، يمكن لمنصات مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي[16] وبرنامج النظم الغذائية المستدامة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (10YFP) أن تلعب دوراً حافزاً رئيسياً في دفع نظم غذائية أكثر استدامة من خلال توفير منتديات لتبادل الخبرات وتوسيعها، وتقديم المشورة في مجال السياسات والمعرفة بشأن تحول النظام الغذائي وآثاره، بما في ذلك الترويج للتبني المناسب للابتكارات مثل الزراعة الإلكترونية وقواعد البيانات التسلسلية (blockchain) التي توفر فرصة لبناء المستويات المطلوبة من الثقة بين الجهات الفاعلة في جميع أنحاء النظم الغذائية[17].

خامسًا- كيف تولي منظمة الأغذية والزراعة الأولوية لدعمها من خلال الإطار الاستراتيجي؟

20- دأبت منظمة الأغذية والزراعة على العمل عادة مع القطاع العام في البلدان الأعضاء لمعالجة القيود الخاصة بتطوير نظام الأغذية من خلال وظائفها الأساسية، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الدعم السياساتي الفني والقائم على الأدلة وتنمية القدرات والدعوة في ما يتعلق بـ: هيئات وضع المعايير الدولية ذات الصلة بسلامة الأغذية (الدستور الغذائي) وصحة النبات (الاتفاقية الدولية لحماية النباتات) والصحة الحيوانية (المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية)؛ ومشاركة البلدان في صياغة وتنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية والخطوط التوجيهية الطوعية، بما في ذلك مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية؛ وتطوير سلاسل القيمة، بما في ذلك إجراءات للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ وتعزيز منظمات المنتجين وشركات الأغذية الصغيرة؛ وتطوير آليات التنسيق مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والزراعة التعاقدية ؛ وتوفير الاستثمار والتمويل.

21- وأظهر اعتماد الإطار الاستراتيجي في عام 2013 اعترافًا بأنه رغم نجاح هذه التدخلات في كثير من الأحيان في معالجة القيود المحددة، نظرًا لعدم اعتماد نهج النظم المتكاملة، لم يتم تحديد أو معالجة بعض القيود الحرجة لتطوير نظم الأغذية، و/ أو لم تعزز التدخلات سوى التنسيق المحدود في العمل بين الجهات الفاعلة ولم تسفر دائمًا عن نتائج إيجابية مستدامة.

22- ويعمل نهج النظام الغذائي الذي يتم الترويج له ضمن الإطار الاستراتيجي على تعزيز الرؤية المشتركة للأغذية والزراعة المستدامة ومبادئها الخمسة[18] التي أقرتها لجنة الزراعة في عام 2016. ويشدد على الحاجة إلى فهم وتعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. ويجب أن يكون هذا على جميع المستويات: سلسلة القيمة الفردية؛ وعلى المستوى الوطني من خلال دعم التنسيق بين الوزارات من خلال المساعدة في مواءمة استراتيجيات الوزارات

[16] Mulet, M., Mink, P., Dernini, S. Bortoletti, M. and J. Lomax. 2018 forthcoming. The 10YFP Sustainable Food Systems as a multistakeholder platform for a systemic approach. In: Sustainable Diets: The Transdisciplinary Imperative. CABI

[17] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2018. ابتكار له غرض: دور الابتكار التكنولوجي في تسريع التحول في النظم الغذائية. المنتدى الاقتصادي العالمي. سويسرا.

[18] المبادئ هي:

1- يعتبر تحسين الكفاءة في استخدام الموارد أساسيا للزراعة المستدامة؛

2- تتطلب الاستدامة إجراءات مباشرة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها؛

3- تعتبر الزراعة التي تفشل في حماية وتحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية ، والإنصاف والرفاه الاجتماعي غير مستدامة ؛

4- تعزيز قدرة الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية على الصمود هو مفتاح الزراعة المستدامة ؛

5- يتطلب الغذاء والزراعة المستدامان آليات حوكمة رشيدة وفعالة.

المعنية والتنسيق بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ وعلى المستوى العالمي في التفاوض على المعايير والاتفاقات والخطوط التوجيهية الطوعية.

23- وعند القيام بذلك، فإنه يعترف بمجموعة من الشركاء غير التقليديين الذين يتعين على منظمة الأغذية والزراعة تعزيز تواصلها معهم. كما أنه يعزز العمل لدعم زيادة التنسيق بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية لإدارة نظام الأغذية. وتم تكرار هذه الدعوة لدعم منظمة الأغذية والزراعة لمساعدة البلدان في اتباع نهج النظم الغذائية خلال جميع المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في النصف الأول من عام 2018.

24- وشدد تقييم الهدف الاستراتيجي 4 في عام 2017 على أهمية مواصلة توسيع نهج متكامل لتطوير النظم الغذائية من خلال برامج مصممة لتعزيز العمل المنسق عبر المجالات الفنية. وترد أمثلة على هذه البرامج في الإطارين 3 و4.

الإطار 3- برنامج النظام الغذائي الحضري

في إطار هذا البرنامج، دعمت منظمة الأغذية والزراعة ليما ونيروبي في عملية تخطيط النظم الغذائية، والتحول من نهج قطاعي يركز على الزراعة الحضرية إلى نهج نظامي وينطوي على العديد من أصحاب المصلحة. وأُنشئت أفرقة استشارية متعددة أصحاب المصلحة (آلية حوكمة الأغذية) وحُددت "النقاط الساخنة" كجزء من استراتيجية وخطة عمل النظم الغذائية في كل مدينة.

25- ويسهل الإطار الاستراتيجي أيضا اتباع نهج أكثر اتساقا فيما يتعلق بالعمل الأوسع لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بتطوير نظام الأغذية، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بممارسات الإنتاج المستدامة (الهدف الاستراتيجي 2)، والحد من انتشار الأمراض العابرة للحدود (الهدف الاستراتيجي 5)، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والنتائج الصحية (الهدف الاستراتيجي 1)، ووصول المجموعات الضعيفة إلى النظم الغذائية بصفتهم مستهلكين ومنتجين (الهدف الاستراتيجي 3) على حد سواء.

الإطار 4- برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

من أجل تحسين الشمولية والاستدامة والقدرة على الصمود ومراعاة النظم الغذائية للتغذية في مجموعة من البلدان التي تعاني بشكل غير متناسب من التحديات الفريدة والمعقدة الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الأكثر تنسيقاً في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة الثلاث. ويتراوح ذلك ما بين بناء قاعدة الأدلة لدعم إجراءات السياسات المتعددة القطاعات، وتقاسم أفضل الممارسات في الزراعة الذكية مناخيا، ودعم النظم التي تربط المزارعين الأسريين بنظم شراء الأغذية المدرسية، ومراجعة الخطوط التوجيهية الغذائية، وحلقات العمل بشأن الروابط بين التجارة والتغذية.

26- وعند دعم نهج النظم الغذائية الأكثر تكاملاً، ستكون الشراكات الاستراتيجية حاسمة حيث أنه لا توجد منظمة واحدة أو مجموعة من أصحاب المصلحة لديها التفويض أو القدرات للقيام بذلك بمفردها. وشرعت منظمة الأغذية والزراعة وعززت الشراكات مع مجموعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة (لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) والقطاع الخاص وجمعيات المستهلكين ومجموعات المجتمع المدني، وزادت من دعمها لمنصات الشراكة الاستراتيجية

مثل برنامج النظم الغذائية المستدامة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما برنامج النظم الغذائية المستدامة.

سادسًا– الإجراءات المقترحة

27- إن لجنة الزراعة مدعوة إلى:

- أن تعترف بالحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً، ومتعدد أصحاب المصلحة للتصدي للتحديات المعقدة فيما يخص تطوير النظام الغذائي؛
- أن تطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة دعم الحكومات في اعتماد نهج نظم غذائية مستدامة من خلال تعزيز القدرات في مجال تصميم وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية المواتية.
- أن تطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة مواصلة دعم وتعزيز الشراكات والبرامج الاستراتيجية، لا سيما إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- وتمشيا مع مبادئ إصلاح الأمم المتحدة، أن تشجع منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة زيادة التعاون فيما بين الوكالات في دعم تطوير النظام الغذائي المستدام.